



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



حصص الأعمال الموجهة لمقاييس تحليل السياسة العامة في الجزائر السنة الأولى ماستر

اسم ولقب الأستاذ: د/نصير خلفه

البريد الإلكتروني: -nasir.khalfa@univ-
tiaret.dz



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية/جامعة ابن
خلدون تيارت

القسم : العلوم السياسية

المستوى الدراسي : الأولى ماستر

السداسي: الاول

الرصيد المعامل: 02 الحجم الساعي:

01.30 ساعة أسبوعيا

الأفواج: الاول

بطاقة فنية لمادة "تحليل السياسة العامة في الجزائر"

منهجية التدريس: أعمال موجهة

- التفاعل الإيجابي بين الأستاذ و الطلبة .
- التطرق لبعض المفاهيم المستخدمة في السياسة العامة بأكثر تعمق مع تخصيص عددا من الحصص لمناقشة بعض المواضيع المركزية تحليل السياسة العامة
- لا تهدف الأعمال الموجهة لتكرار ما يقدم في المحاضرات بل تكملتها.

وصف المادة:

نتطرق في هذا المقياس الى التعريف بمجال السياسة العامة وتطوره ونشاته، وذلك من خلال التطرق الى الأطر المفاهيمية والنظرية المستخدمة في دراسة السياسة العامة، وعناصر السياسة العامة وخصائصها ثم أنواع السياسة العامة ومستوياتها، انماطها في المحور الثاني نتطرق الى مراحل وخطوات صنع السياسة العامة ، في المحور الثالث نتطرق الى دور فواعل السياسة العامة والبيئة المؤثرة فيها، المحور الرابع نتطرق الى تقييم عملية السياسة العامة في الجزائر، والمكلفون بصنع السياسة العامة في الجزائر، والمحور الخامس والأخير يعالج الصعوبات التي تواجه عملية تقييم السياسة العامة في الجزائر،

سوف يعمد هذا المساق لتطوير التفكير النقدي و الإبداعي عند الطلبة و ذلك من خلال السماح لهم بالتطلع على مختلف الأدوات التحليلية (مفاهيم، مناهج، مقاربات نظرية و نماذج تفسيرية) المستخدمة في تحليل السياسة العامة

أهداف المادة:

- تهدف هذه المادة إلى ما يلي:
- - تمكين الطلبة من متابعة النقاشات الفكرية و النظرية والتطبيقية التي يعرفها مجال السياسة العامة من خلال مختلف مفاهيمها وبيئاتها وفواعل صنع تلك السياسة،
- - تمكين الطلبة من التحكم في مراحل وخطوات صنع وتحليل وتقييم عملية السياسة العامة
- - تمكين الطلبة من مناقشة أهم التجارب التقليدية والمعاصرة الموجودة في الدول النامية والمتقدمة مع إحداث إسقاطات على الجزائر

برنامج المقرر لمقياس السياسة العامة في الجزائر – حصص اعمال موجهة السنة أولى ماستر/السداسي الأول

- البحث الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة (الماهية التطور والنشأة)
- البحث الثاني: مراحل السياسة العامة وخصائصها
- البحث الثالث: أنواع السياسة العامة ومستوياتها
- البحث الرابع: أنماط تحليل وصنع السياسة العامة
- البحث الخامس: دور فواعل السياسة العامة والبيئة المؤثرة فيها
- البحث السادس: تقييم عملية السياسة العامة في الجزائر،
- البحث السابع: الفواعل والمكلفون بصنع السياسة العامة في الجزائر
- البحث الثامن: الصعوبات التي تواجه عملية تقييم السياسة العامة في الجزائر.

عنوان البحث الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة (المفهوم التطور والنشأة) (المفاهيم،

اسم ولقب الطلبة أعضاء البحث الأول(01)

• أهداف الدرس

- تحديد المفاهيم الاجرائية الخاصة بالمقياس
- تمكين الطلبة من المقارنة بين التصنيفات التقليدية والمعاصرة للسياسة العامة

• أسئلة الدرس

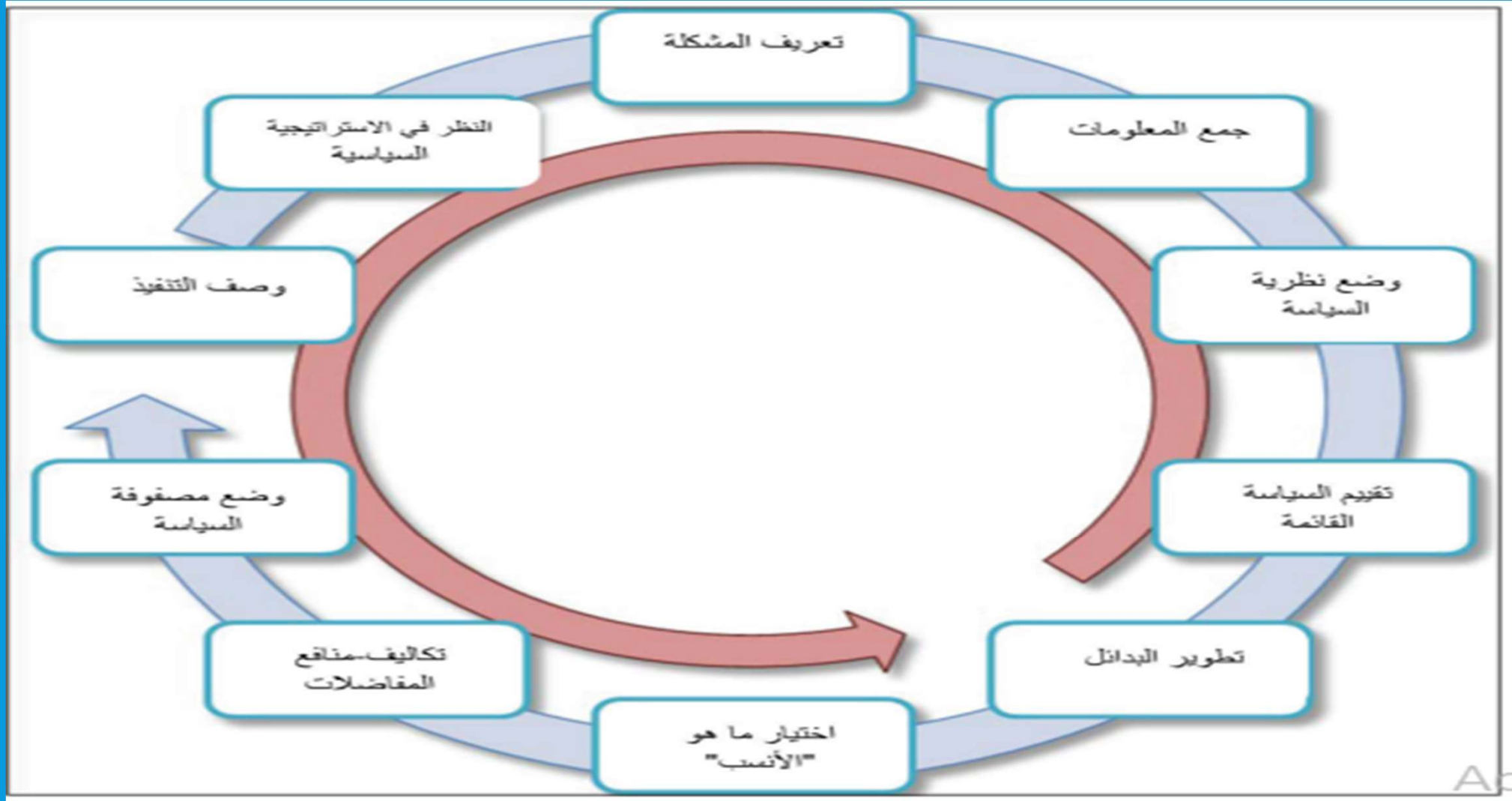
- ما المقصود بالسياسة العامة؟
- ما الفرق بين المفاهيم التالية: صنع السياسة العامة ، تحليل السياسة العامة، تقييم السياسة العامة... الخ
- كيف تطور مجال السياسة العامة؟؟



محتوى البحث الاول (الاقتصار على العناصر الأساسية للدرس)

**أولا : الاطر المفاهيمية الخاصة بالسياسة العامة وبعض
المفاهيم المشابهة**
صنع السياسة العامة، تحليل السياسة العامة، تقييم
السياسة العامة
ثانيا :لمحة عن تطور السياسة العامة
1: خاتمة

عرض الدرس في شكل خريطة ذهنية



بحيث تعمل هذه النظم بشكل منظومي متناغم ومتزامن من اجل هدف رئيسي تنجح
معا في تحقيقه.

محتوى البحث الاول (التعريف بالسياسة العامة)

تحتوي دراسة السياسات العامة بأهمية بالغة، فهي دراسة ما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الذي طرحه هارولد لاسويل منذ منتصف القرن العشرين: من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟ وتستخدم بمعنى التوزيع السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل بعبارة ديفيد أستون، ويرى توماس داي أن السياسة العامة هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة، وينظر جيمس أندرسون إليها باعتبارها منهج عمل قصدي وهدف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما، ويعتبر ريتشارد فرييرت السياسة العامة مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون. وهكذا فدراسة السياسة العامة هي باختصار شديد دراسة للأداء هدف تحقيق غرض عام.

المصدر: نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، جامعة باتنة، 2009-2010، ص45.

ماهية السياسة العامة

- دواعي الاهتمام بالسياسة العامة: أضحت النظم السياسية المعاصرة تولي السياسة العامة اهتماماً بالغ الأهمية، وذلك من منطلق إن فاعلية النظام السياسي ونجاعته تتوقف على تبني سياسة عامة راشدة، وتستدعي الأخيرة العمل من قبل كل مكونات وعناصر هذا النظام بروح الفريق الواحد وعبر الاسترشاد بمنهجية علمية مدروسة وقابلة للتنفيذ بفاعلية على الأرض، وهذا هو معيار التمييز بين النظم السياسية المتطورة التي دلت بل واجتازت كل التحديات والعقبات والأزمات- بدءاً بأزمة بناء الدولة مروراً بأزمة بناء الأمة وأزمة التوزيع وانتهاءً بأزمة المشاركة- التي تعترض سبيلها نحو تحقيق الرفاهية لشعوبها، وبين النظم السياسية التي مازالت تواجه تلك التحديات والعقبات والأزمات.

المصدر: طه حميد حسن العنكي، قدرات النظم السياسية المعاصرة :متوفر على الرابط التالي:

[/https://slideplayer.com/slide/14164459](https://slideplayer.com/slide/14164459)

مفاهيم متعددة للسياسة العامة

السياسة العامة أو السياسات العامة هي الدليل محدد المبادئ للإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية الإدارية للدولة فيما يتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية. وبشكل عام، يتمثل أساس السياسات العامة في مدى الالتزام بالقانون الوطني الدستوري الأساسي ذي الصلة وكذلك تنفيذ التشريعات مثل القانون الفيدرالي الأمريكي. كذلك تشمل الأسس الأخرى كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال تشريعات. (1)

السياسة العامة: السياسة في اللغة العربية تستخدم في سياقين " معنيين: " السياسة : politiques الواقع السياسي " الأحزاب- السياسية ، النظم السياسية ، الثقافة الدولية ، العلاقات الدولية ، التفاعلات المشاركة السياسة " Policy خطة أي برنامج عمل يتضمن أهداف و وسائل. عامة : تخص المجتمع ككل ، خطط مجتمعية ، خطط اجتماعية. إذن السياسة العامة تعني خطط اجتماعية. (2)

كما تعرف السياسة العامة : مجموعة النشاطات التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة كالتعليم و الصحة و الإسكان و الطرق، كما تشمل نشاطات النظام العام و تنظيم النشاطات الفردية و الجماعية عن طريق قوات الشرطة والأمن العام و مفتشي الأسواق و الأنشطة المتعلقة بتنظيم الأسرة و تنظيم المرور و الرقابة على الأدوية و كل ما يتعلق بالأنشطة سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - تعليمية و أي نشاط حكومي يعتبر سياسة عامة. (3)

المصادر والمراجع:

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9#cite_note-1

(2) <https://arabprf.com/?p=3016>

(3) <https://arabprf.com/?p=3016>

مفهوم السياسة العامة والمفاهيم ذات الصلة

- يتداخل مفهوم السياسة العامة مع الكثير من المفاهيم كالنظام السياسي، الإدارة العامة، والقرار السياسي وغيرها، لذا سنحاول التعرض لبعض هذه المفاهيم.

- 1- السياسة: السياسة مشتقة من لفظة (ساس) وهي تعني الترويض والقيادة، وهي نشاط إنساني يتعلق بالسلطة والدولة، لذا هناك من عرف سياسة الدولة على إنها: (عمل يتم إنجازه من منظور القوة أو السلطة) ، وعرفها آخرون بأنها: (فن حكم الدولة) ، والأصح - بزعمنا - السياسة هي: فن إدارة الدولة، والأصح فن إدارة النظام السياسي ، على ذلك يستدعي من يضطلع بهذه المهمة أن يتحلى بصفات وخصائص بعضها ملكات فطرية والبعض الآخر قدرات مكتسبة تصقلها التجربة العملية.

المصدر: طه حميد حسن العنكي، قدرات النظم السياسية المعاصرة :متوفر على الرابط التالي:

[/https://slideplayer.com/slide/14164459](https://slideplayer.com/slide/14164459)

المفاهيم ذات الصلة

- ثانياً- النظام السياسي: يعرف على أنه: (مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية).
- ومن جانبنا نعرف النظام السياسي على أنه: (إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر - المكونات - تتولى فيه مؤسسات الدولة - التي تعد العنصر الأهم فيه - السياسية والدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته).

المصدر: طه حميد حسن العنكي، قدرات النظم السياسية المعاصرة: متوفر على الرابط التالي:

[/https://slideplayer.com/slide/14164459](https://slideplayer.com/slide/14164459)

المفاهيم ذات الصلة

- ثالثاً - الإدارة العامة: تعرف الإدارة العامة على إنها: (تنسيق الجهود الفردية والجماعية لتنفيذ السياسة العامة) ، وعلى ذلك فإن العلاقة وثقا بين السياسة العامة والإدارة العامة وهي علاقة المخطط وصانع القرار بالمنفذ.
- رابعاً - القرار السياسي: يعرف القرار بشكل عام على أنه: (مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي لحل المشكلة التي تشغله) ، أما عملية صنع القرار السياسي فهي: (سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين) ، وبعبارة أبسط وأدق يعد القرار السياسي بمثابة اتخاذ موقف أو فعل أو الامتناع عن فعل لمواجهة موقف ما أو مشكلة معينة.

المصدر: طه حميد حسن العنكبي، قدرات النظم السياسية المعاصرة :متوفر على الرابط التالي:

لمحة عن تطور السياسة العامة

تطور مفهوم السياسة العامة

مع ظهور الاتجاه السلوكي في الدراسات السياسية والتحول عن دراسة الهياكل والمؤسسات السياسية إلى دراسة الأنشطة والأدوار والممارسات السياسية الفعلية بدأ الاهتمام بعملية صنع السياسات العامة، ومن ثم فقد انصب اهتمام الدراسات في حقل السياسة العامة على السلوك السياسي حيث زاد الاهتمام بالمحددات الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي؛ فكان من نتائج هذا المجهود الفكري لهذه الفترة تأثر التعريفات التي قدمت آنذاك لمصطلح السياسة العامة بمحاولة تفسير التفاعلات القائمة بين الفاعلين السياسيين، تلك التفاعلات التي تقضي إلى تشكيل السياسة العامة.

المصدر: مها يحي محمد احمد حسين، تحليل السياسات العامة التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، العدد-المجلد الخامس والخمسون يناير 2018، -، ص 5.

لمحة عن تطور السياسة العامة

وتوالفت بعد ذلك العديد من الدراسات الحديثة والتي قدمت تعريفات متعددة لمصطلح السياسة العامة؛ فهناك من عرفها إجرائيًا بتوضيح خصائصها الأساسية وهناك من عرض التعريف - المصطلح - العلمي Scientific Concept أولاً وذلك للتمكن من تحديد خصائص السياسة العامة وسماتها - عناصرها - الأساسية وهناك من قام بتحديد التعريف الإجرائي - Operational concept لها والذي تم الاعتماد عليه في دراستنا لمفهوم السياسة العامة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

تعريف جيمس أندرسون James E-Anderson للسياسة العامة عطاؤها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية معينة أو موضوع معين^(١٦).

حيث ركز هذا التعريف على التمييز بين صنع السياسة العامة وصنع القرار الذي هو مجرد اختيار بديل من بين البدائل المطروحة.

المصدر: مها يحي محمد احمد حسين، تحليل السياسات العامة التطور والمنهجية،
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، العدد-المجلد الخامس
والخمسون يناير 2018، -، ص 5.

الفرق بين تحليل السياسة العامة وتنفيذه وتقييمها

“السياسات”

يمكن تعريف السياسات على أنها “مسار عمل مقصود يتبعه شخص ما أو مجموعة عمل” (Anderson, 1975: ETF, 2013a).

ومن الناحية النظرية، يمكن تعريف السياسات على أنها عملية ذات مراحل مميزة (متباينة)، ولكل منها نشاط يؤدي إلى المرحلة التالية، وتعود نتائجها على عملية تحليل السياسات (Lasswell, 1963). وتهدف هذه المراحل إلى معالجة قضية (البرنامج، المشكلة) بطريقة منهجية من خلال تعريفها، ووضع الحلول، وتنفيذ الحلول، وتقييم النتائج (Anderson, 1975; Nakamura, 1987; Tewdwr-Jones, 2002).

وهذا الرأي الموجه نحو العملية يعني أن مفهوم السياسة يتجاوز التخطيط والالتزامات في القوانين والاستراتيجيات لتشمل تنفيذ الخطط وتقييم النتائج. وبهذا المعنى، فإن السياسات العامة هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها إنشاء النظام في المجتمعات والنظم (ETF, 2013a).

“تحليل السياسات”

يمكن تعريف تحليل السياسات على أنه تحليل عملية التحقيق المنهجي في تنفيذ وأثر السياسات الحالية (التحليل اللاحق)، وفي خيارات السياسة الجديدة (التحليل المسبق) (Weimer&Vining, 1999).

المصدر: دليل تحليل السياسات، متوفر على الرابط التالي:

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2018-07/Guide%20to%20policy%20analysis_AR.pdf

الفرق بين تحليل السياسة العامة وتنفيذه وتقييمها

ولا يقتصر مفهوم تحليل السياسات على اختيار الوقت فقط (قبل أو بعد تنفيذ السياسة)، بل أيضًا يشتمل على اختيار التركيز ومستوى التفصيل المرتبط به.

- يمكن أن يكون تحليل السياسات أداة لحل المسائل التقنية الأصغر حجمًا، على سبيل المثال تلك المتعلقة بتقييم تكاليف وفوائد العمليات داخل المشروع. وهذا ما يعرف بالنهج "التحليلي" (Schick, 1977).
 - يمكن أيضًا تحليل أثر السياسة من خلال التركيز على صورة أكبر نوعًا ما، أي على العمليات (السياسات) وإشراك أصحاب المصلحة، من خلال تقييم الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التغيير في قوة ونفوذ مجموعات أصحاب المصلحة على تنفيذ خيار السياسات (نهج العملية) (Springate-Baginski&Soussan, 2002; Islamy, 2008).
 - وأخيرًا، يمكن استخدام تحليل السياسات على المستوى الكلي لتقييم الكيفية التي تؤثر بها العوامل الهيكلية والسياق الاجتماعي الاقتصادي على تصميم السياسات وتنفيذها (نهج ميتا-بوليسي) (ETF, 2013a).
- وفي الواقع، يتسم تحليل السياسات عادةً بمزيج من جميع المستويات الثلاثة ويركز على التفاصيل، وكذلك على العمليات وأصحاب المصلحة، وعلى السياق الكلي للسياسات.

المصدر: دليل تحليل السياسات، متوفر على الرابط التالي:

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2018-07/Guide%20to%20policy%20analysis_AR.pdf

البحث الثاني: مراحل صنع السياسة العامة وخصائصها

مراحل صنع السياسة العامة

مرحلة تحديد المشكلة

مرحلة جمع المعلومات

البدائل (الخيارات أو المقترحات) = الكلفة (التمويل والكادر) = النتائج (المنافع والمضار)

إقرار السياسة العامة (اختيار بديل = حل المشكلة)

التنفيذ = المؤسسات (الهيئات والأجهزة) = الوسائل

المتابعة (الرقابة)

التقويم = تصحيح مسار السياسة العامة

التقسيم (المراجعة)

المصدر: طه حميد حسن العنكبي، قدرات النظم السياسية المعاصرة :متوفر على الرابط التالي:

[/https://slideplayer.com/slide/14164459](https://slideplayer.com/slide/14164459)

البحث الثالث: خصائص تحليل وصنع السياسة

٣- السياسات العامة التنظيمية

وهي السياسات التي تعبر عن الممارسات الرقابية للنظام السياسي على سلوك الأفراد والجماعات على مستوى المجتمع ككل وهيتلك الممارسات التي تستهدف رقابة وضبط وتنظيم السلوك على مستوى المجتمع ككل استناداً إلى شرعية النظام السياسي وتمتعه بالجبرية القانونية ويمكن قياس القدرة التنظيمية للنظام السياسي خاصة مع تنامي دور الدولة واتساع النشاط التنظيمي لها لمواجهة المشكلات المتزايدة التي صاحبت عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

٤- السياسات العامة الرمزية

وهي التي تعبر عن قدرة النظام السياسي على خلق واستخدام الرموز السياسية التي ترسخ الإحساس بالمواطنة وتقدم التوعية بأهمية الولاء الوطني لدفع المواطنين لاستيعاب المشاق وتحمل المصاعب التي تواجههم من أجل الوطن وذلك من

خصائص السياسة العامة

ارتباطاً بما تم تقديمه يمكن عرض خصائص السياسة العامة من ثانياً تمييز السياسة العامة عن غيرها من القرارات^(٣١) كالتالي :

- ١- تتميز السياسات العامة بالعمومية - أي إمكانية تطبيقها بشكل متماثل على كافة أفراد المجتمع دون تمييز على اعتبار أنها تمثل سلسلة من الأفعال والنشاطات والقرارات الحكومية^(٣٢) والتي تعبر عن توجهات الحكومة الأيدلوجية والعملية.
- ٢- تتخذ السياسة العامة بالتشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتنتج السياسة العامة نهاية تعبيراً عن التشابك والتفاعل بين هذه المؤسسات. وهنا يمكن وصف السياسة العامة على أنها تعبر عن توازن المصالح بين الجماعات والأحزاب والمؤسسات الحكومية.
- ٣- يجب أن تتمتع السياسة العامة بالشرعية ZEGITIMACY، حيث إنه على الرغم من التفاعل السابق ذكره يجب أن تصدر السياسة العامة عن السلطة الرسمية، أي عن المؤسسة الرسمية المسند إليها عملية صنع السياسات. وللحكومة دون غيرها سلطة تنفيذها وإلزام المواطنين بالعمل وفق القوانين والقرارات التي تم إقرارها من المؤسسات التشريعية.

البحث الثالث: أنماط تحليل وصنع السياسة العامة وأنواعها

أنماط السياسة العامة

تكاملي

سياسية تنظيمية:

(Regulative capacities)

ضبط وتقويم سلوك المجتمع: أحوال شخصية-إجراءات اقتصادية-تدابير أمنية-تنقل-نشاطات دينية-نشاطات سياسية

سياسة رمزية: (Symbolic capacities):

شحن الهمم وتعزيز الولاء للوطن وترسيخ المواطنة والتعايش والتمسك بالثوابت الوطنية وتوظيف الرموز الدينية والتاريخية والسياسية

فاعلي

سياسة استخراجية: Extractive

(capacities) إمكانات مادية وبشرية-ضرائب-معونات-خدمة عسكرية-سخرة وتطوع

سياسة توزيعية:

(Distributive capacities)

قيم وخدمات: وظائف-تعليم-دفاع-رفاه اجتماعي - أراضي - قروض-رعاية صحية- طرق-اتصال ونقل

المصدر: طه حميد حسن العنكي، قدرات النظم السياسية المعاصرة :متوفر على الرابط التالي:

[/https://slideplayer.com/slide/14164459](https://slideplayer.com/slide/14164459)

أنواع السياسات العامة

٣- السياسات العامة التنظيمية

وهي السياسات التي تعبر عن الممارسات الرقابية للنظام السياسي على سلوك الأفراد والجماعات على مستوى المجتمع ككل وهيكلك الممارسات التي تستهدف رقابة وضبط وتنظيم السلوك على مستوى المجتمع ككل استناداً إلى شرعية النظام السياسي وتمتعه بالجبورية القانونية ويمكن قياس القدرة التنظيمية للنظام السياسي خاصة مع تنامي دور الدولة واتساع النشاط التنظيمي لها لمواجهة المشكلات المتزايدة التي صاحبت عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

٤- السياسات العامة الرمزية

وهي التي تعبر عن قدرة النظام السياسي على خلق واستخدام الرموز السياسية التي ترسخ الإحساس بالمواطنة وتقدم التوعية بأهمية الولاء الوطني لدفع المواطنين لاستيعاب المشاق وتحمل المصاعب التي تواجههم من أجل الوطن وذلك من

أنواع السياسات العامة : Public Policy typology

ثمة تصنيفات عديدة لأنواع السياسات العامة، فهناك من صنفها من ثانياً أهدافها وهناك من راح إلى تصنيفها استناداً إلى وظائف النظام السياسي كالتالي^(٣٤):

١- السياسات العامة الاستخراجية

وهي السياسات التي تعبر عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية أيًا كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية وبالتالي تعبر عن القدرة الاستخراجية للنظام السياسي ويمكن قياسها عن طريق حساب متوسط نصيب المواطن من الحجم المطلق للموارد وبالتالي يمكن الوقوف على تأثير الشرائح الاجتماعية المختلفة من الموارد البيئية وتعد الضرائب والإعانات والهبات والخدمة العسكرية من أكثر السياسات الاستخراجية شيوعاً.

٢- السياسات العامة التوزيعية

وتشير إلى قدرة النظام السياسي على تخصيص الأمثل للثروات والسلع والخدمات والصحة والتعليم وفرص العمل على مستوى المجتمع ككل، ويمكن قياسها عن طريق حساب كمية الموارد

البحث الرابع: مقاربات تحليل وصنع السياسات العامة

٤. المقاربات حول تحليل السياسات

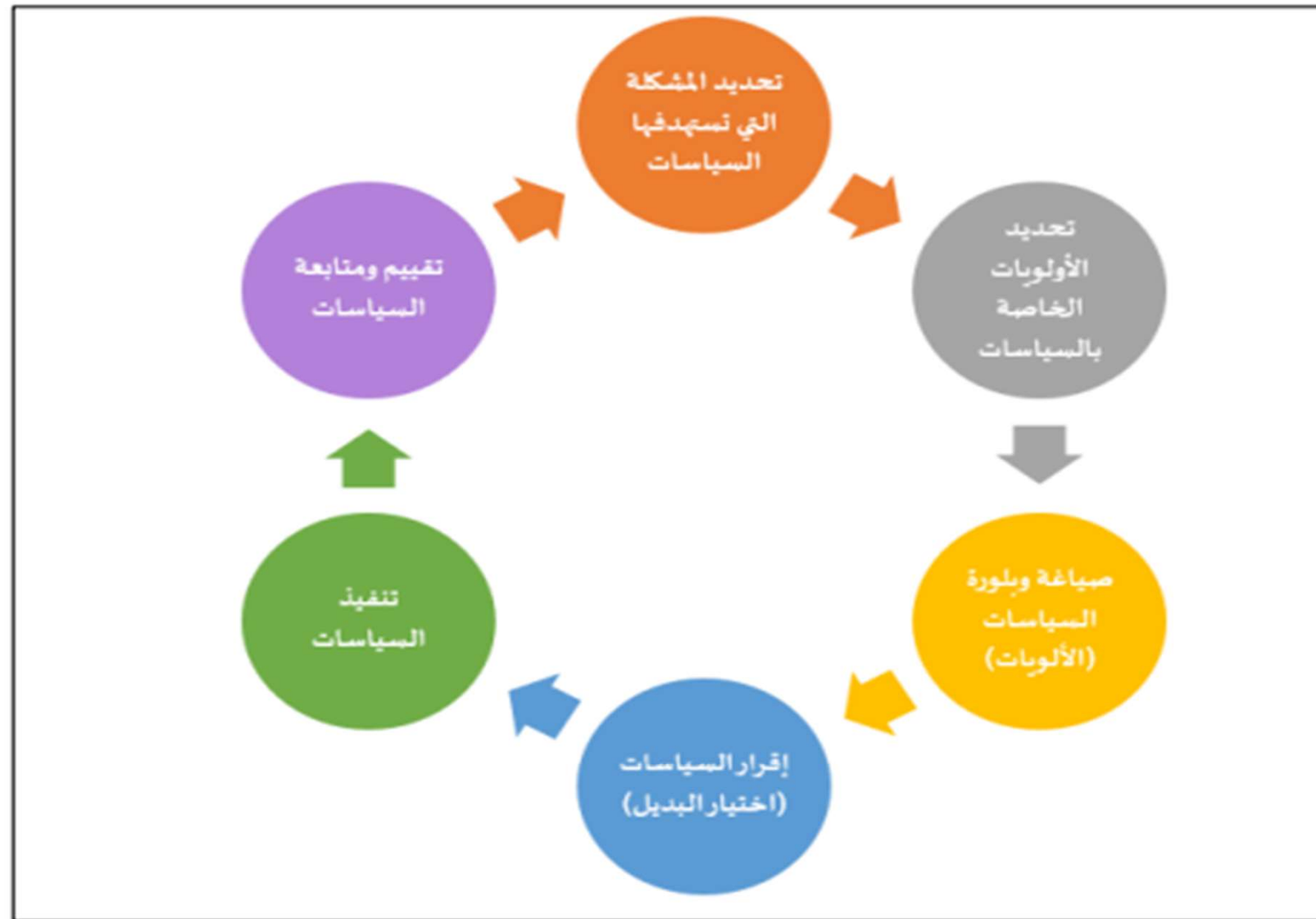
على الرغم من تعدد الطرق لتناول موضوع تحليل السياسات، من المهم تبني مقاربة تتماشى مع الأهداف التي يأمل المحلل تحقيقها. وبشكل عام، يتوافق هدفان مميزان يمكن تحقيقهما عند تنفيذ تحليل للسياسات هما: فهم سبب تبني سياسة ما وتقييم أثرها، أو فهم كيفية معالجة مشكلة محددة. ويمكن أن تتفرع مقاربتان أساسيتان حول تحليل السياسات من هذين الهدفين هما: التحليل الخاص بالسياسات والتحليل من أجل السياسات.

- 1- إن التحليل الخاص بالسياسات، الذي يُدعى أيضًا تحليل السياسات الرجعي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها بعد تنفيذ السياسات^١. ويستخدمه خاصة علماء الاجتماع والمختصون في العلوم السياسية والباحثون في مراكز الأبحاث لغايات أكاديمية، من أجل فهم سبب تطوير سياسة ما في زمن محدد، وتقييم آثارها المقصودة أو غير المقصودة عندما تم تطبيقها.
- 2- إن التحليل من أجل السياسات، الذي يُدعى أيضًا تحليل السياسات الاستباقي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها قبل اتخاذ التدابير الخاصة بالسياسات. وهو يشير إلى الأبحاث التي يتم إجراؤها من أجل تطوير السياسة، وعادة ما ينتج عن طلب من صانعي السياسات داخل الدائرة التي يتم فيها تطوير السياسة، أو يقوم به المجتمع المدني لدعم إصلاح السياسة. كما يستخدمه كثيرًا علماء الاقتصاد ومحللو النظم ومحللو القرارات. وهو «وسيلة لتوليف المعلومات من أجل الحصول منها على بدائل وأفضليات للسياسة تكون موضوعة ضمن عبارات كمية ونوعية تنبؤية وقابلة للمقارنة كأساس أو دليل للقرارات المتعلقة بالسياسات»^٢.

المصدر: دليل تحليل السياسات العامة ديسمبر 2016

<https://pomed.org/wp-content/uploads/2018/03/POMED-Policy-Analysis-Guide-2016-AR-1.pdf>

البحث الخامس: مراحل تحليل السياسة العامة وتنفيذه وتقييمها



المصدر: الفهداوي، فهدى خليفة. (2001)، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل (عمان: دار المسيرة).

البحث السادس: أساليب تحليل السياسة العامة وتنفيذه وتقييمها

إن تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل ولاقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف. ويحدده جنكتز-سميث كـ «مجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها... ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها... وكوسيلة لزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العامة»^٨.

يُنْتَر تحليل السياسات باستمرار في القطاع العام، وتستخدمه المؤسسات مثل مكتب الميزانية في الكونغرس في الولايات المتحدة، الذي يُعدّ تحاليل مستقلة عن المسائل الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية من أجل دعم عملية الميزانية في الكونغرس. غير أن هذا التحليل يُستخدَم أيضًا في أنواع أخرى من المنظمات، مثل المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية التي تُعدّ تحاليل حول قضايا متنوعة مثل السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الخارجية والاقتصاد والبيئة والصحة والتعليم، إلخ.

الإطار	الهدف الأساسي	"العميل"	الأسلوب المعتاد	القيود الزمنية	نقطة الضعف العامة
البحوث الأكاديمية المتعلقة بعلم الاجتماع	بناء نظريات لفهم المجتمع	"الحقيقة" كما تحددها الميادين المعرفية: والعلماء الآخرون	طرق صلبة لبناء النظريات واختبارها؛ عادةً ما تكون رجعية	قيود زمنية خارجية نادرة	غالبًا ما لا تناسب حاجات صانعي القرار إلى المعلومات
البحوث المتعلقة بالسياسات	توقع تأثيرات التغييرات في ما يمكن أن تبدّله السياسات العامة	الجهات في ميدان السياسة: الميادين المعرفية ذات الصلة	تطبيق منهجية رسمية على المسائل المتعلقة بالسياسات: توقع التبعات	ضغط الموعد النهائي أحيانًا، ربما يخففه تكرار المسائل	الصعوبة في ترجمة النتائج إلى إجراء حكومي
الصحافة	تركيز الانتباه العام على المشاكل المجتمعية	عامة الناس	وصفي	ضغط كبير بسبب الموعد النهائي - التأهب لنقل المسائل الحديثة	نقص العمق التحليلي والتوازن

البحث السابع: دور فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر والبيئة المؤثرة فيها

المطلب الأول: الفواعل الرسمية و دورها في العملية السياسية.	المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية و دورها في العملية السياسية.
المطلب الأول: السلطة التنفيذية.	المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.
المطلب الثاني: السلطة التشريعية.	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية.
المطلب الثالث: السلطة القضائية.	المطلب الثالث: المواطن الجزائري.
المطلب الرابع: الجهاز الإداري الجزائري.	المطلب الرابع: جماعات المصالح.
	المطلب الخامس: الهيئات الاستشارية.

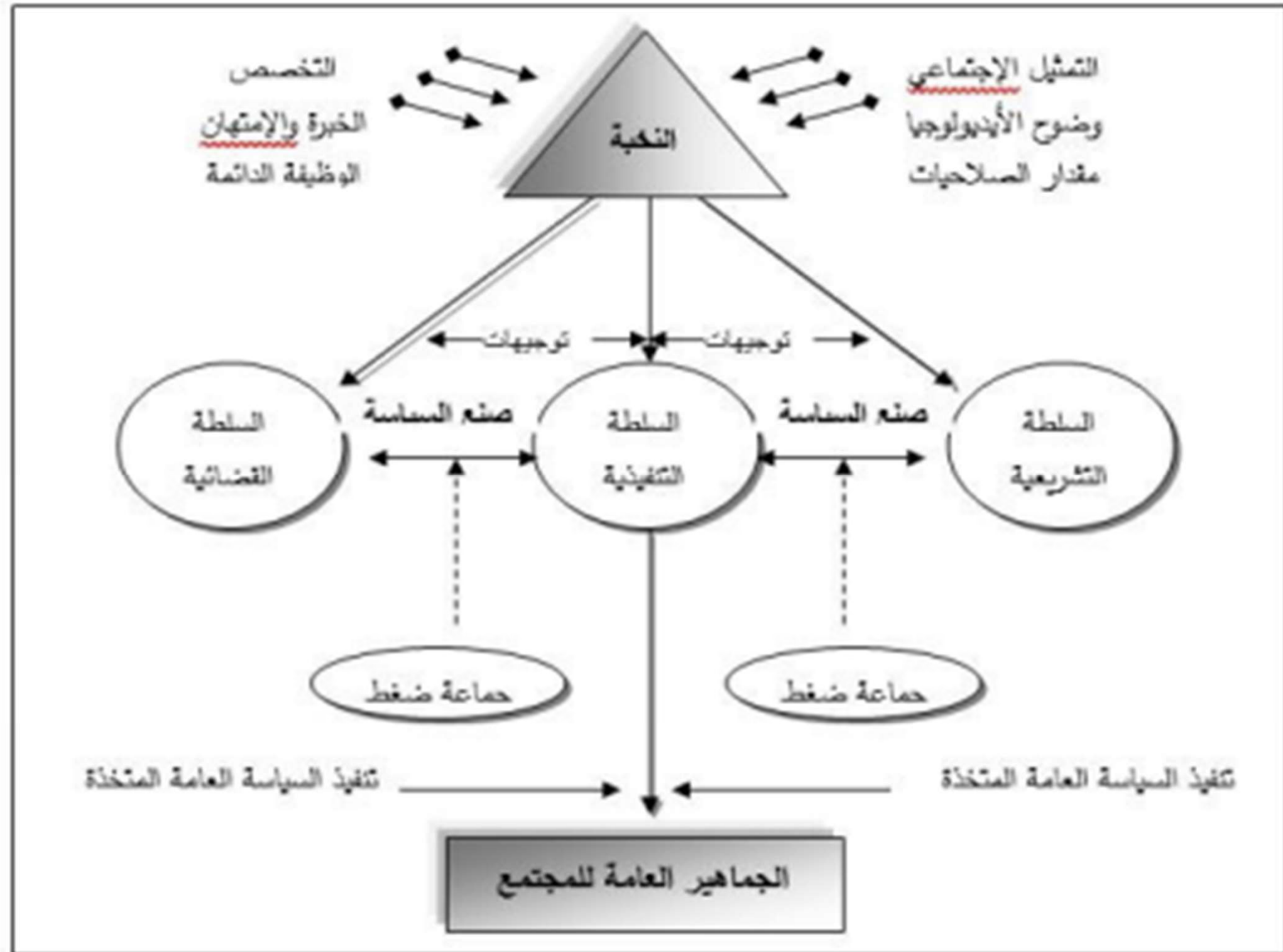
(OECD) «النموذج المثالي» لعملية تطوير السياسات العامة

مراحل تطوير السياسة: دول منظمة التعاون والتنمية

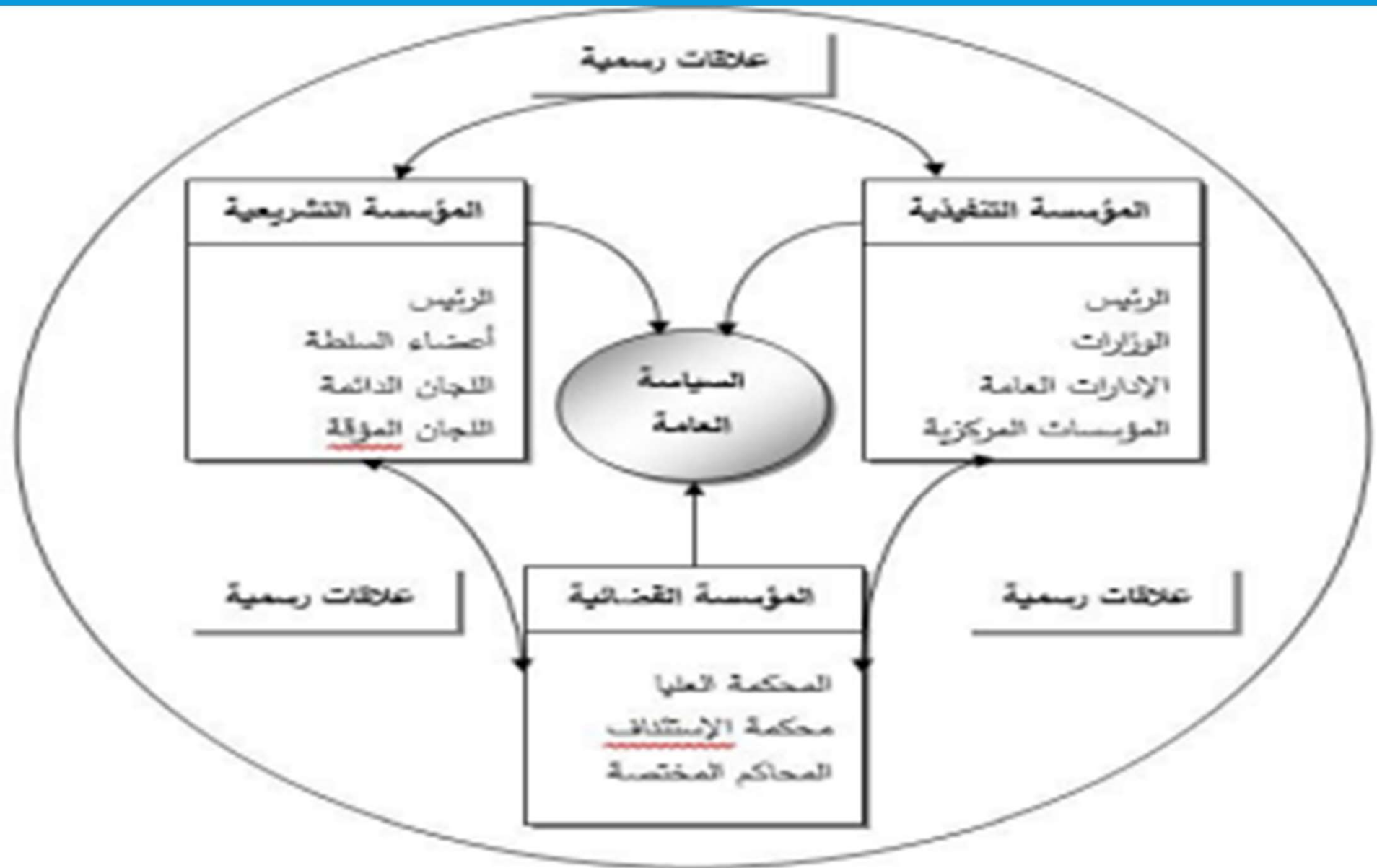


المصدر: (The practice of policy-making in the OECD: Ideas for Latin America)

دور النخبة في صنع السياسة العامة وتنفيذها

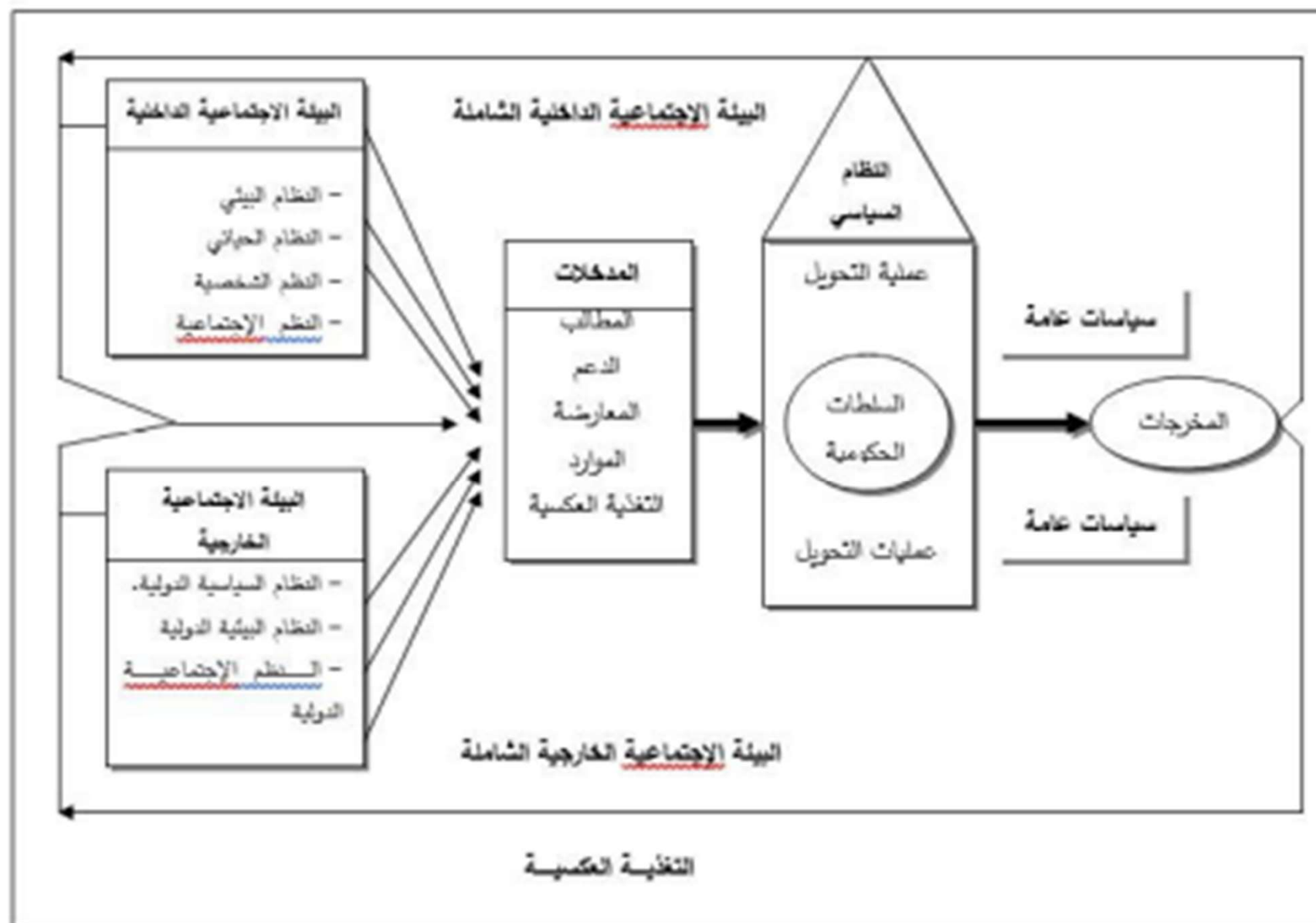


دور المؤسسات السياسية العامة وتنفيذها



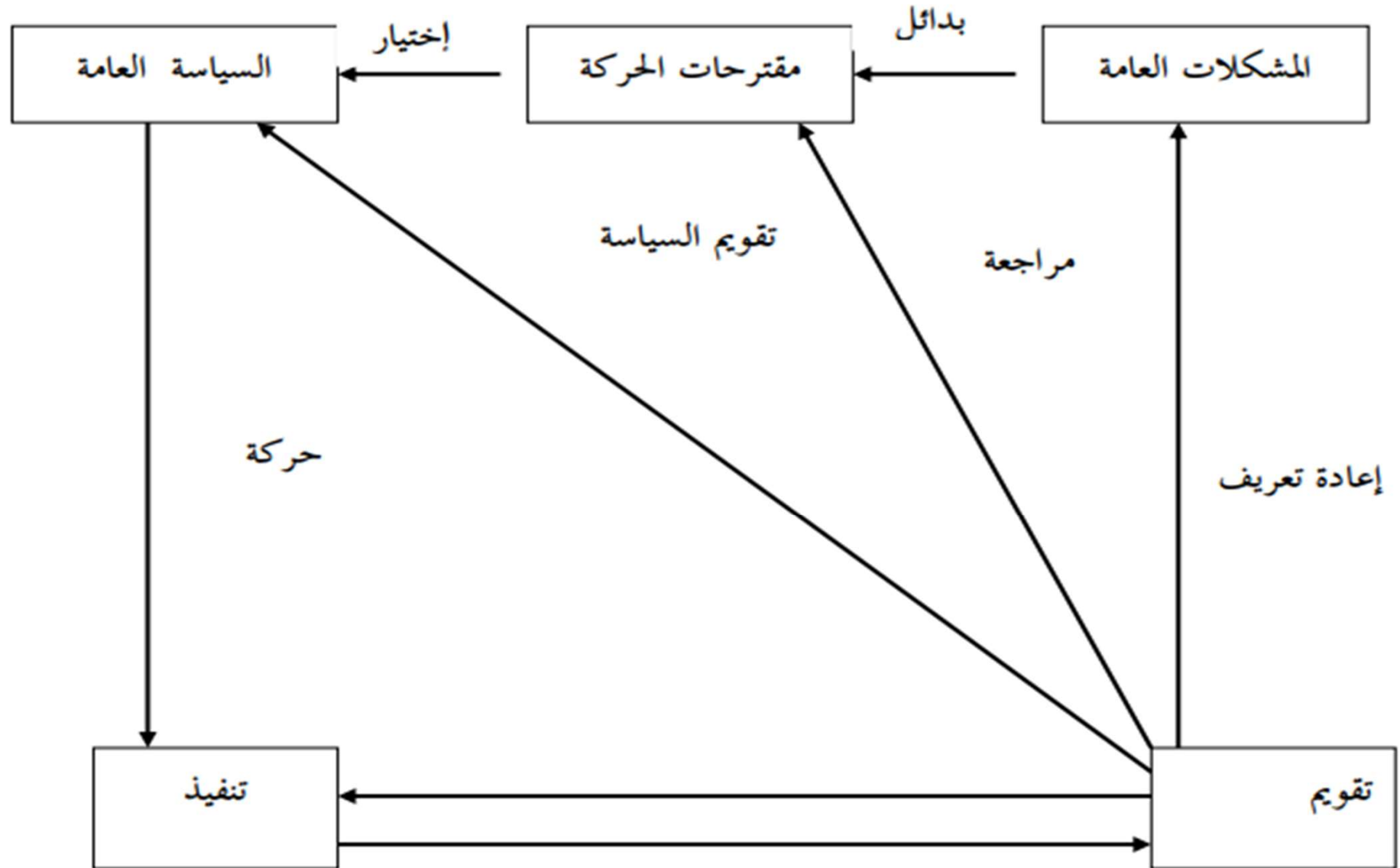
المصدر: : فهي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 184، (بالتصرف).

مدخل النظم في صنع السياسة العامة وتنفيذها



المصدر: فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 181، (بالتصرف)

البحث السابع: دورة السياسة العامة

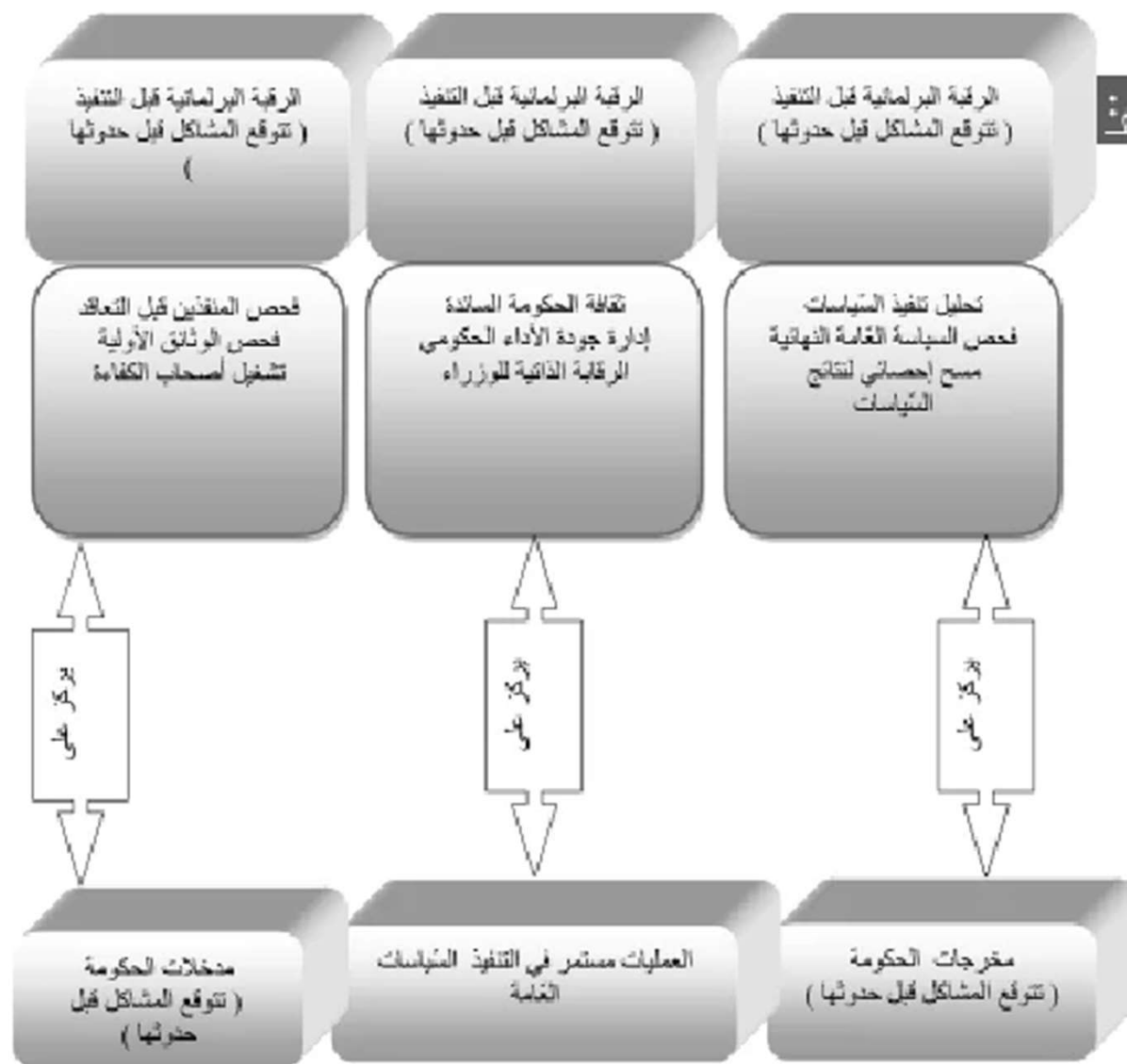


المراجع: السيد عبد المطلب غانم، "اللس القومية المتخصصة نحو دعم قرارات السياسة العامة"، سلسلة

منتدى السياسة العامة 11 نوفمبر، 2001، ص. 11.

دور الرأي العام في صنع السياسة العامة وتنفيذها

أنماط الرقابة البرلمانية على أعمال وسياسات الحكومة :



مراحل التغيير السياسي من لدن الرأي العام:



صورة توضح دور الرأي العام في صنع السياسة العامة

مشاكل السياسة العامة

ان مشاكل السياسات العامة كثيرة ومتنوعة، ويصعب اتفاق المعنيين على تحديد مكوناتها واسبابها، واساليب التعامل معها، مثل: التضخم، الانكماش، البطالة، الجريمة، الفقر، التلوث، وغيرها. اذ ان هذه المشاكل وامثالها غالباً ما تتباين وجهات النظر حولها بين المهتمين والمعنيين والمختصين انفسهم من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة اخرى.

ففي حين ينظر اليها بعض المعنيين على انها مشاكل حقيقية يعاني منها المجتمع، ولا بد من وضع الحلول الناجعة لها، بينما يرى البعض الاخر منهم على انها مجرد حالات تتشابه مع تحقيق بعض القيم والحاجات الشخصية لعدد من الافراد، وانها لا تستحق ان تأخذ صفة المشاكل العامة. ويمكن عدّ التلوث من الامثلة على ذلك، فقد يُعَدّ بعضهم حالة طبيعية في المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم التقني والحضاري الذي تشهده هذه المجتمعات، وبالتالي لا داعي للاهتمام له، وتخصيص المبالغ، وحشد الموارد للحد منه او معالجته. في حين يراه غيرهم مشكلة تمس افراد المجتمع جميعهم وانه من اللازم عدّه من المشاكل العامة المهمة، التي تحتاج الى وضع الحلول اللازمة لها، وهذا يعتمد على مجموعة من العوامل منها:

مميزات مشاكل السياسات العامة:

- 1_ التبادلية: فمشاكل السياسات العامة تؤثر وتتأثر بعضها بالآخر، فهي متشابكة وذات اجزاء مترابطة من نظام متكامل وليست منفصلة عن بعضها تماماً.
- 2_ الذاتية: بمعنى ان تصنيف الظروف الخارجية او الداخلية التي تنشأ عنها مشاكل السياسات العامة -وتفسير تلك الظروف وتقييمها - يتم وفق الخبرات الذاتية او الشخصية للقائمين بصياغة السياسات العامة، أي ان لشخصية راسم السياسات العامة ومحلها واتجاهاته تأثيراً واضحاً في تفسير مشاكل السياسة العامة وتحليلها وتحديد اسلوب معالجتها.
- 3_ الوضعية: أي ان مشاكل السياسات العامة في الغالب تكون من صنع الافراد او الجماعات، فهي توجد أينما وجدت التجمعات البشرية.
- 4- الديناميكية: ويقصد بها ان لمشاكل السياسات العامة حلولاً بقدر التعاريف المحتملة لها، بمعنى انه لا يمكن الجزم بوجود حدود بينة او علاج محدد لاية مشكلة من مشاكل السياسات العامة.

البحث الثامن: تقييم عملية صنع السياسة العامة في الجزائر والصعوبات التي تواجهها

خطوات تقييم السياسات



وتقييم تأثير السياسات. حسب ما يوضحه الشكل السابق العلاقة بين المراحل الرئيسية لعملية السياسة وأنواع التقييم الثلاثة:

"تقييم محتوى السياسة: هل يعبر المحتوى بوضوح عن أهداف السياسة وتنفيذها والمنطق الكامن وراء سبب إحداث السياسة للتغيير المقصود؟ يساعد تقييم تطوير السياسة في فهم السياق والمحتوى والتنفيذ.

"تقييم تنفيذ السياسة: هل تم تنفيذ السياسة على النحو المنشود؟ بعد تنفيذ السياسة عنصرا حاسما في فهم فعاليتها. يمكن أن يوفر تقييم تنفيذ السياسة معلومات مهمة حول العوائق التي تعترض التنفيذ والميسرين له والمقارنة بين الوسائل المتوفرة وصعوبة التنفيذ.

"تقييم تأثير السياسة: هل أنتجت السياسة النتائج والأثر المقصودين؟ في إطار الوقاية من الإصابات، قد يكون التأثير المقصود هو تقليل المشاكل، ومع ذلك فإنه من المهم تقييم النتائج قصيرة المدى والمتوسطة كذلك.

• النشاطات المرتبطة بالدرس (بحث، تلخيص، مقارنات، تحليل نصوص، دراسة وصفية أو تحليلية، تحليل خطاب)

خاتمة

يمثل تحليل السياسات المعمق أداة قوية للتخفيف من اشكاليات السياسات العامة. باعتباره تحليلا موضوعيا ومنهجيا لمشكل اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي ومؤديا منطقيا لتوصيات مبنية على أدلة، تكون كل توصية منها مبنية على معايير متعارف عليها لازمة لحل الاشكال. عبر تطبيق هذه الخطوات (التفكير جيدا في أسس المشكل، جمع معلومات موثوقة وموضوعية، التفكير في جملة من الحلول وتطبيق جملة من المعايير المواضيع قصد المقارنة بين الحلول قبل اختيار توصية السياسة الأخيرة)، يمكن للمحللين والباحثين أن يبنوا دفاعا جيدا لإصلاح السياسات. وباستعمال نتائج تحليل السياسات قصد جلب مساندة الإعلام والجمهور، فإن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها بالفعل أن تسد الهوة بين صانعي القرار وجمهورهم وأن تحل الإشكالات التي تمس مجتمعاتهم اضافة إلى بناء مصداقيتهم وشبكاتهم.

شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة

